

الاخبار

■ رئيس التحرير.
■ مدير الموقع.
■ ابراهيم السيد.

■ نائب رئيس التحرير.
■ نائب ابي مصعب.
■ مدير الموقع.
■ مديفة قانوه.

■ محاسن التحرير.
■ حسنه عابده.
■ امل علي حنا.
■ امه اللطيفي.

■ صادرة عن شركة اخبار بيروت

■ المكاتب بيروت -
■ فضاء شارع صيدا -
■ سردن كورنكود -
■ الطابق الثالث -

■ لتماكين:
01759500
01759507
ص. ص: 5963/113

■ التوزيع:
■ شركة الهالك
15_11/66334-01
03 / 828381

■ العنايتان

■ الموقع الإلكتروني
www.al-akhtar.com

■ صفحات التواصل

■ /AlakhtarNews

■ @AlakhtarNews

■ /alakhtarnews-paper

■

محور تك ابيب ـ أبو ظبي: الهزيمة كثقافة وهويّة

عامر محسن

بعد رحيل جمال عبد الناصر غاب، تدريجياً، عن أدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية مصطلح «الرجعية العربية»، الذي كان يُسَمَّى في أوساط واسعة عدواً، إلى جانب «الصهيونية» و«اميركا». شكّلت هزيمة 1967 ضربة حقيعية للرادكاليين العربيّة، بمعنى أنّ الهزيمة لم تدفع الجزريين العرب إلى إعادة النظر في وسائلهم، والبحث عن أدوات واستراتيجيات جديدة لتحقيق أهدافهم، بل جعلتهم يتشكّون في إمكانية الصراع وواقعية هذه الأهداف من الأساس.

ولأنّ عملية التراجع الإيديولوجي، حين تجددى، لا تتوقّف ببساطة عند حدّ، فقد حصل استدلال لخطاب «الرجعية العربية» بخطاب مديح الملوك والشيوخ، والمبالغة فيه، وتقلّدهم وسام فلسطين كما تبرّع أحدهم بدراهم. توقّف التشكيك في شرعية العروش العربية وتوزيع الثروة بين أقطارها، وتهذبت اللغة فأخفّت ـ في حضور هؤلاء ـ تعابير مكافحة الصهيونية والكفاح المسلّح وتحريير فلسطين، فتراجعت لصالح الحديث المجهّم عن «مقاطعة إسرائيل» و«دم الشعب الفلسطيني». هنا نعود إلى أصل المشكلة، فهذه الدول ـ لعقود طويلة ـ لم تُقم علاقات رسمية مع إسرائيل، والتزمّت ظاهرياً بمقاطعة الكيان، ولكنّها كانت يبادق في المنظومة الأميركية التي تحرس الاستعمار الصهيوني وتضمن استمراره وتمدّده (وجزء كبير من النقاش الداخلي بين النخب الخليجية، في السنوات الماضية، كان يدور حول هذه النقطة تحديداً: قسّم من منقفي المؤسسة يطالب بحكوماته بأن تستمرّ على حال «القتل»، أي التعامل مع إسرائيل كالسابق من تحت الطاولة أو عبر واسطة اميركا، ولكن ليس مباشرة وعلانية).

ولكنّهم لا يذهبون للمطالبة بإعادة النظر في الخيارات والولايات السياسية لانظمتهم ولا أنهم ينتقدون شكلية القطيع وليس المسار الذي أوصل إليه، فمن الطبيعي أن يهزّم منطقهم في نهاية الأمر).

في صراعات على هذا المستوى، لا مكان لفرقة «الضعف الايمان» أو الالتزام بالخيار والشكليات، والتاريخ يتحرّك وأنت إما أن تكون على جانب منه، أو لا وجود لك. وتعتبر «العجز العربي» عند الشئوخي من حال فلسطين، هو الآخر من نتاج حقبة حليفية لها، وخصر الصعود الخليجى. «العجز العربي» يشبه معادلة «كلّ يعنى كلن» في السياسة اللبنانية، بمعنى أنّه يعتمد حيث يجب أن يخصص، ويخصص حيث يجب أن يعتمد (أي يوجه إلى أفراد وقيادات بدلاً من أن تحدّد المشكلة في المنظومة التي أوجدتهم، ويبدو جزئياً في الظاهر فيما يخصّ فلسطين، وكان «معنا» فتسال كيف، تحديداً، كان معنا؟ هذا تامر عليك وسأهم في ضياع فلسطين وكان رجل الاميركيين في المنطقة. هل أخذ موقفاً مكلفاً لصالحنا؟ هل شارك معنا في معركة؟ هل نزف معنا؟ فيكون الجواب باختصار أنّه «دعنا»، أي دفع مالاً لا أكثر ولا أقل، أو «سمع» لنا بالعمل في بلاده ولم يطردنا (وفي حركات التحرّر الوطني، المال من غير سلاح هو ليس دعماً بل مفسدة، إذ إنّه سرّبك عليك تمناً سياسياً وتدعية، وستكون هذه التدعية عالم مسالم من غير سلاح، بل إنك ستجدّج من سلاحتك وحدك، ويظل سلاح غيرك في الميدان مسلماً عليك). وهم استخدّموا هذه الموارد بكثافة في كلّ الحروب العربية خارج فلسطين؛ إن كان قد صار من «تخصّص» للسهوديين منذ السبعينيات، وبعدهم قطر والإسارات، فهو في إضرام الثورات المسلحة في بلاد اخرى، يتعلّق بمصالح النخب والقيادات؛ كما أنّ علاقاتك وخياراتك تأخذ حياة خاصة بها، وتولّد ثقافة لها يستخدّمونها حصراً لصالح اميركا وضدّ أعدائها.

اليوم، لا معنى لهذا الكلام، فكلّ الحكومات العربية تقريبا تقيم، بدرجة أو باخرى، علاقات وتواصل مع الكيان الصهيوني، هي الجزائر وسوريا والعراق (خارج كردستان) ولبنان واليمن والتراق مع كلّ الرسمي)، لا تزال على الموقف المبدئي لا أكثر. وفي هذا السياق، سيكون من الغباء أن يقدّم الإسرائيليون أي شيء للفلسطينيين،

فأحبط العربي بل يعدّ معادياً (ومن الأسهل أن نتخظر تغرّر مواقف الدول «المارقة» أو تغيير انظمتها أو تدميرها، وهي جهود المسار الذي أوصل إليه، فمن الطبيعي أن حقيقياً لم يعد «معسكر السلام» أخترأقا في المنظومة العربية، نحن أصبحنا الأخترأق (رغم مأساتهم ودور أنظمة الخليج في استمرارها ـ بمثابة «المهاجر المثالي» كثيرٍ منهم جاءوا إلى تلك البلاد في الخمسينيات والستينيات، حين لم تكن ثرية بعد ولن تجذب إليها الأستاد البريطانى أو المهندس الأميركي ـ وعلّما بجدّ لعقود وخدموا تلك البلاد بمواهبهم وأعمارهم (قد افهم أنّ تحدى على نموذج «اللبناني» في الخليج، الذي يستغلّ حينما يتمكّن، ويرتقى عبر المظاهر والزيف، ويثال غالباً امتيازات لا يستحقّها، ثمّ يظنّ إلى اهل البلاد بفوقية. ولكنّ الفلسطينيين)، بل إنّي ورفاقي كنّا نستغرب حين نجدّ حولنا بعض المعارف الفلسطينيين في الخليج، نجحوا في الأعمال أو الهندسة وأصبح بعضهم وكيل الامير والشيخ أو رجل أعمال كبيراً، وكيف أشهد خدمهم بكلّ نزاهة وإخلاص. هناك شيء خطأ في هذه الصورة، وإن كان الموقف الإيديولوجي في بعض الحالات غير متاح.

هذه الرجل الذي تعمل لديه يحمل مسؤولية مباشرة عمّا يحصل لك ولشعبك، وأنت يعارض قرار حكوماته وتطبيقها، فهو لن يتمكّن من التعبير بامان عن رأيه في العلن. ولكنّ يبنصام نحنناهم وصف الإسارات، في مقابلة أجراها مباشرة بعد الإعلان، مع قناة «سكاي»، «الديموقراطية»، والمفارقة في الموضوع، هي أنّ هؤلاء يتعرّضون للفلسطينيين جماعياً، ويبرزون التقارب مع قائلهم، بدوى أنّ الفلسطينيين «مخدّون» على الخليج وحكّامه.

المفارقة هي أنّك، حين تنظر إلى التاريخ القريب، تجد أنّ مئات الآلاف من الفلسطينيين قد هاجروا وعملوا في الخليج، وكانوا ربح مأساتهم ودور أنظمة الخليج في استمرارها ـ بمثابة «المهاجر المثالي» كثيرٍ منهم جاءوا إلى تلك البلاد في الخمسينيات والستينيات، حين لم تكن ثرية بعد ولن تجذب إليها الأستاد البريطانى أو المهندس الأميركي ـ وعلّما بجدّ لعقود وخدموا تلك البلاد بمواهبهم وأعمارهم (قد افهم أنّ تحدى على نموذج «اللبناني» في الخليج، الذي يستغلّ حينما يتمكّن، ويرتقى عبر المظاهر والزيف، ويثال غالباً امتيازات لا يستحقّها، ثمّ يظنّ إلى اهل البلاد بفوقية. ولكنّ الفلسطينيين)، بل إنّي ورفاقي كنّا نستغرب حين نجدّ حولنا بعض المعارف الفلسطينيين في الخليج، نجحوا في الأعمال أو الهندسة وأصبح بعضهم وكيل الامير والشيخ أو رجل أعمال كبيراً، وكيف أشهد خدمهم بكلّ نزاهة وإخلاص. هناك شيء خطأ في هذه الصورة، وإن كان الموقف الإيديولوجي في بعض الحالات غير متاح.

”

لا وجود للشعب اسمه «العجز العربي» بل لطالما كان لديه الدول العربية والإمكانات للانتصار على المشروع الصهيوني

”



في طول وعرض المنطقة العربية، خُفّت وراءها ملايين القتلى وعنفاً لا يصدّق، ودرت هذه الدول ومجتمعاتها وتغيّرتها بالعنف إلى الابد. هي لم «تشارك» في هذه الحروب، بل أشعلتها وسبّبتها وجعلتها على مستوى غير مسبوّق من الضراوة، ما كانت هذه الحروب لتحصل، أو لتحصل بهذا الشكل، لو لاها. هذه هي الجريمة التاريخية التي ارتكبتها في حقنا، وهي أهم موضوع سياسي يبنينا وبين هذه الأنظمة ولا شيء يوازيه، ولا يهّم هنا إن كانت فعلت ذلك بقرارها الذاتي أو بالوكالة عن الأميركيين.

لا يوجد أيّ تبرير أو تخفيف لما فعلته، مثل أن تقوم دول لا يزيد عدد سكانها عن مئات الالاف، ولا يوجد بين حكامها وأعيانهم ديموقراطي أو وطني واحد، بتمويل جيوش وإشغال حروب ثقّل الملايين وتدمر حياة عشرات الملايين. هل كانوا يدافعون عن أنفسهم، مثلاً؟ هل هزدهم أحد من ضحاياهم؟ ولكن من بعد ما فعلوه، لو كانت هناك عدالة وكانت لدينا كرامة، فقد أصبح من الواجب عليهم الآن أن يتوقّوا وأن يتحصّروا للدفاع عن أنفسهم من وقت يُسالون فيه عن جرائمهم. مستوى التخلّ وشكله تغتبر، وفي السبعينيات كنّا مع دولة خليجية واحدة تتدخّل (وفي السياسة فقط) واليوم أصبحنا مع أربع، وهي لا تستثنى أسلوبا في التخريب السياسي: من الانقلابات إلى الاضطرابات إلى شُنّ الحروب والفتك الجماعي السنوات العشر الماضية هي نتاج هذه المنظومة العربية الجديدة، ولو استمر الحال هكذا، فإنّ الهزيمة في فلسطين ستكون مجرّد «عارض جانبي»، حدث على هامش تدمير وإخضاع العالم العربي. هنا أيضاً نفهم أنّ لا فارق حقيقياً بين الأنظمة المتشابهة، واحد يدنر باسم الجهاد أو النظام القديم والثاني يدنر باسم الديموقراطية، ومليشيات الأخرين على الأرض تشبه بعضها تماماً (لا أحد من الناس، أصلاً، يتميّز سياسياً بين أنظمة الخليج سوى من يعمل لديها)، والطريف أنّ هذه الأنظمة، تحديداً، هي من يركب على استيراد، حين نراقب هذا الكمّ من التطبيع الحديث، ماذا تريدون أن يفعلوا؟ أنّ يقاتلوه بالهويات الوطنية، وفماهمب قُطريّة عن السيادة وعن «الجزيران الذين يحقدون علينا»، هناك سؤال لا بد أن يُطرح، الكنديون من الأدبيات تنقذ عبارات قومية عربية وشوفاينيتها ضدّ غير العرب، وتمييز الإسلاميين ضدّ غير المسلمين، ولكن قلّة من الناس تشير إلى كمّ العنصريات والطافيات والفاشية التي نتجت عن الوهنيات القطرية عبر النخازل والصناعات مع من لا يراك نذا، وأنّ الجميع سيحترقك فحسب حين تقرض الخدماء، وتمازجهم سرّاً؟.

على القتال طرفاً لا يبرد الخلد، بل هو يمارس الخيانة في حقك، ولا تكون بينكم أذوة.

ابعد منه التطبيع

استطراد، حين نراقب هذا الكمّ من التطبيع الحديث، ماذا تريدون أن يفعلوا؟ وأولويتها، وذلك لأنها تعتبر أنّ حزب الله و«حماس» والهويات الوطنية، وفماهمب قُطريّة عن السيادة وعن «الجزيران الذين يحقدون علينا»، هناك سؤال لا بد أن يُطرح، الكنديون من الأدبيات تنقذ عبارات قومية عربية وشوفاينيتها ضدّ غير العرب، وتمييز الإسلاميين ضدّ غير المسلمين، ولكن قلّة من الناس تشير إلى كمّ العنصريات والطافيات والفاشية التي نتجت عن الوهنيات القطرية عبر النخازل والصناعات مع من لا يراك نذا، وأنّ الجميع سيحترقك فحسب حين تقرض الخدماء، وتمازجهم سرّاً؟.

السبب الذي يغتّب هذا النقاش اليوم، إضافة إلى ضجج الحروب والأزمات، هو شئٌ جرباً متعترّاً من النخب الشرقية يحلم بعودة الحال السابق، وأثناً في نهاية الأمر إلصاق صفة «وطني» به ـ ولو كان سعد الحريري أو مقدّتي الصدر ـ تحديداً بسبب رجعية هذه الهويات وطابعها القسيميّ. «قدرة خارقة» وهي تلقّون بمصالح من حملها، ولا يوجد «حزب عروبي» له مجلس قيادة مركزية تصدر الأدبيات والمناقستو، وقد أدتّ التخريب أنّ لا صلة ضرورية بين أن تستغي نفسك عروبياً ـ أو إسلامياً، أو ماركسياً في هذه السجون، وبين أن تكون معادياً للإمبريالية وإسرائيل.

ولكنّ الكلام في موضوع التطبيع، والمزايدة المزعمة بين الأجنحة الخليجية، قد بُسّبتا الصورة الأوسع. يجب أن نذكّر دائماً، حين نستمع إلى الترائيق الخليجية، أنّ الموضوع عندهم ليس فلسطين، بل العداوة بين تلك الأنظمة والابتزاز المتبادل بين أعناقها في كلّ قضية. تختلّل أنّ يعتبرن أنّفسه وطنياً

ومناصراً للفلسطين بالمقايسة مع الآخر المعيل: هو اسيداهم طيقوا علناً وأنا اسيداري ما زالوا في مرحلة التطبيع الخفي، كأنه لا توجد في العالم خيارات أخرى الصورة الأوسع هي أنّ هذه الأنظمة، في السنوات العشر الماضية، أشعلت وشاركت في حروب

11 راجي الاخبار الساعة 25 ايه 2020 المجد 4131

فاجعة بيروت والاستغلال السياسي

محمد شقير *

كان حدثاً استثنائياً، وفرض مجموعة من الأسئلة المصيرية. برز من بينها سؤال جوهرى، وهو: هل سيؤدّي هول الفاجعة ونقلها إلى توخّد اللبنانيين في ما بينهم وتضامنهم ومغادرتهم لانقساماتهم ونزاعاتهم، وعملهم على معالجة آثار الفاجعة، وتحقيق العدالة، وتحويل الكارثة التي ألّت بهم إلى فرصة للعمل على إنقاذ وطنهم، وإعادة بناء الدولة؛ أم سيعمد بعض الأفرقاء السياسيين ـ كما درجت العادة ـ إلى توظيف تلك الفاجعة واستغلالها في سبيل تحقيق المكاسب الفئوية، والعمل على غايات سياسية تعمّق الانقسام الداخلي، وتسبّب مزيداً من التآزم، وقد تقضي على أيّ أمل بإنقاذ لبنان، أو وضعه على طريق الخلاص؟

لقد كان واضحاً منذ الأيام الأولى لفاجعة بيروت، أنّ حسابات الاستمرار السياسي لدى البعض، قد تعلّبت على أيّ منلق يقتضي الوحدة والتعاون والتضامن حول الوطن ومصالحته في ظروف عصبية كهذه، ويتطلّب التعالي على الخلافات والحسابات الفئوية الضيقة. لقد طغت الانتهازية السياسية، وتظهرت في مجاليّن، الأوّل في العداوة السياسيّة، والثاني في طلب المزيد من السلطة.

في المجال الأول عمّل على توجيه الاتهام إلى المقاومة ـ تلميحاً أو تصريحاً ـ في محاولة لتشويبها، بما ينسجم مع التوجّه الأميركي ـ الإسرائيلي الهادف إلى إضعافها وحصارها، واستخدام أدوات خالجت إعلامية وسياسيّة لتحقيق ذلك الهدف. حيث لا يتمّ توفير أيّ حدث أو وضع في الداخل اللبناني، إلاّ وتعمل تلك الجهات على توظيفه للإساءة إلى المقاومة والإصرار بها. وفي هذا الموضوع، ينبغي القول إنّ لا يوجد أفكّر بالوطن ومصالحته وإنقاذه، وأصرّ به، من تسعير الانقسامات بين أبنائه، وزرع الفتنة بين فئاته. وغير صادق من يدعي الحرص على الوطن، وبناء الدولة، وهو لا يتكلم عن خطاب التحريض والفتنة والعداوة، بل حتى العنصرية في بعض الأحيان تجاه مكوّن أو آخر من المكوّنات الوطنية.

أمّا في المجال الثاني، فقد عمّل على توظيف الفاجعة بهدف إعادة تكوين السلطة في مجمل مواقعها، وخصوصاً في مصدرها الأساس ـ أي المجلس النيابي ـ من خلال المطالبة بانتخابات نيابية مبكرة، وتقصير ولاية المجلس الحالي، والسعي لإفقاد المجلس ميثاقته...

وهو ما يحتاج إلى أكثر من نقاش وسؤال، تورده في ما يلي:
1 - ألا يقتضي الدستور الالتزام بمواعيد محدّدة لإجراء الانتخابات النيابية؟
2 - هل من المبرّر العمل على تقديم أكثر من سابقة في تجاوز تلك المواعيد، بما يؤدّي إلى نوع من التسيّب في انتظام العملية الانتخابية وعمل المؤسسات؟
3 - هل نملك حالياً، وفي هذه الظروف الاقتصادية والماليّة البقيّة والحساسة، من ترف الوقت ما يتيح لنا صرف مجمل الجهد في إعادة تكوين السلطة، أم أنّ هذا الجهد يجب أن يُصرف في أولويّة إنقاذ لبنان اقتصادياً وماليّاً واجتماعيّاً، والمساعدة إليه، للحولول نون انهياره؟

4 - هل تغتبر بعض الوجوه النيابية، أو حصول تغيير طفيف في الثقل النيابي لهذه الجهة أو تلك: هو الذي يُحدّد فارقاً جوهريّاً في مشروع الإصلاح ومواجهة الفساد، أم أنّ هذا المشروع يحتاج إلى مقارنة مختلفة لعوامل وأسباب من نوع آخر؟

5 - ألا يحتاج هذا الأمر إلى نوع من التوافق السياسي على مبدأ تقصير ولاية المجلس الحالي، وهو ما قد لا يكون متوقّراً حالياً، ما يفضي إلى توفير سبب إضافي لزيادة التآزم السياسي ورفع منسوبه، وهو ما لا يخدم مشروع الإنقاذ الوطني.

6 - ألا ينبغي التوافق هنا على قانون انتخابي مختلف عمّا هو موجود حالياً، بما يفضي إلى الدفع نحو إعادة بناء الدولة، ومعالجة مكامين الخلل فيها، لأنّ تحديد الهدف من الانتخابات يقود إلى تحديد أيّ قانون انتخابي نريد، فإن كان الهدف إعادة بناء السلطة، ليأخذ هذا الطرف أو ذاك حصة إضافية منها، فليتمّ اعتماد القانون الحالي؛ أما إن كان الهدف إعادة بناء الدولة، فليُعملّ حينها على اختيار القانون الانتخابي الذي يفضي إلى تلك النتيجة ومواصفاته.

7 - بناءً على ما تقدّم، لا يحتاج الأمر إلى معرفة مكامين الخلل في النظام القائم، وإلى تعريف الفساد، ومعرفة حورده ومناشئته، حتّى يمكن وضع رؤية وخطط وبرامج لمعالجة ذاك الخلل ومواجهة الفساد؛ في حين أنّ التأكيد على إعادة تكوين السلطة من خلال انتخابات نيابية مبكرة حصراً، بمعزل عن أيّة رؤية أو استراتيجية لتحقيق الإصلاح وإعادة بناء الدولة، قد يستبطن نوع استغلال سياسي بهدف تعديل موازين القوى الداخلية، والحصول على نصيب أوفر من السلطة. وهو ما سوف يؤدّي إلى زيادة الاحتراب السياسي، والتأجج صراعاته، في وقت أشدّ ما نحتاج فيه إلى مغادرة هذا التآزم إلى التضامن والتعاون الوطنيّ.

إنّ ما ينبغي قوله، هو أنّ الأزمة إن كانت في السلطة حصراً، فهو ما يتطلّب طريقة مقاربة، قد تكون الانتخابات النيابية قطب الرحي فيها، وأما إن كانت الأزمة في النظام اللبناني السياسي والاقتصادي ـ بل في الاجتماع اللبناني العام ـ فهو ما يحتاج إلى طريقة مقاربة مختلفة، وإلى رؤية هادفة تعنى بمعالجة مكامن الخلل في ذاك النظام، حيث قد تكون الانتخابات النيابية إحدى مفرداتها، وواحدة من سبيلها.

في حال حصولها بناءً على قانون قادر على التوحيد بشكل أفضل عن أيّ تغيير في اختيارات اللبنانيين ومفاتيحه، وعلى مشروع هادف لبناء الدولة، وحصل لديها نوع إرادة جيّدة وصادقة لمعالجة أكثر من خلل مناسبة لنموذج من الدولة الحديثة ـ أي الدولة اللاتطائفية ـ يتمّ التوافق عليه من قبلهم.

لكن من الواضح هنا، أنّ مشروع الإصلاح بهذا المستوى يتجاوز معنى الانتخابات إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، بحيث يكون البحث عندها منصّباً على صوغ مشروع قادر على إحداث تغيير جوهرى في النظام القائم، بما يؤدّي إلى تحقيق الإصلاح، ومواجهة الفساد، وإعادة بناء الدولة.

بمعنى آخر: لو فرضنا أنّ الانتخابات النيابية قد حصلت منذ اليوم، وعادت تلك القوى السياسية إلى التدور البرلمانية من دون وجود إرادة جديدة وصادقة لدى أغلبها ـ وبالحدّ الأدنى ـ لتحقيق الإصلاح ومواجهة الفساد، ومن دون التوافق على مشروع يفضي إلى إعادة بناء الدولة على أسس مختلفة؛ ففي هذا الحال لن تقدّم تلك الانتخابات فارقاً في هذا المشروع، حتى لو حصل تغتير ما في بعض الوجوه النيابية، أو تبدّل ما في الثقل النيابي لهذه الجهة أو تلك.

وفي المقابل، لو فرضنا أنّ مجمل تلك القوى السياسية المملّأة في المجلس الحالي قد توافقت على تحقيق الإصلاح، وعلى مشروع هادف لبناء الدولة، وحصل لديها نوع إرادة جيّدة وصادقة لمعالجة أكثر من خلل في النظام القائم؛ فسوف يتحقّق عندها مستوى أو آخر من ذلك الإصلاح، وذاك المشروع، حتى لو لم تحصل تلك الانتخابات المبكرة، لأنّ الأمر مرهون ـ بشكل أساس ـ بإرادة تلك القوى السياسية المؤثّرة في المجلس النيابي، ومدى جيّديتها وصدقيّتها في ذلك، لأنّ مؤديّات ذلك المجلس ونتائجها، إنما هو في الواقع حصيلية الإرادة السياسية وغير السياسية لتلك القوى، أو لحملها والغالب منها.

8 - أمّا الحديث عن ظرف استثنائي، فيمكن مناقشته بما يلي:
أولاً: إنّ ما يقتضيه هذا العمل سريعاً على منع انهيار الدولة، وليس إطلاق العملية الانتخابية بهدف تعديل بعض من الثقل النيابي لهذه الجهة أو تلك.

ثانياً: قد يقتضي الطرف الاستثنائي إعادة تكوين السلطة، بناءً على مشروعية شعبية مختلفة بشكل فارق، لكن عندما يكون الاجتماع السياسي المراد إجراء الانتخابات المبكرة فيه اجتماعاً طائفيّاً ومنغيبياً بالدرجة الأولى ـ كالاجتماع اللبناني ـ فهو ما سوف يؤدّي إلى إنتاج مجلس مستنسخ عن سابقه، أو مشابه له إلى حدّ بعيد. والانتخابات النيابية المتكررة قد تشهد على هذا الأمر. إلاّ إذا عمّل على تغيير طريقة الاقتراع بشكل فارق عن طريقة الانتخاب العادية أو قديمة بجرمها القانوني من أن تُتملّن في التدور البرلمانية، وليكون أكثر مما جُدهت تغتير أو آخر في المزاج الشعبي لهذا المجتمع أو ذاك، وهو ما يتطلّب الاتفاق مسبقاً على هذا القانون وعلى وظيفته والهدف منه، ليكون أشدّ عدالة وتعبيراً عن أوسع تمثيل شعبي ممكن في لبنان، ويلبّس المجال أمام قوى جديدة أو قديمة بجرمها القانوني من أن تُتملّن في التدور البرلمانية، وليكون قراراً على الإسهام في معالجة مكامين الخلل في النظام القائم، بل في الاجتماع اللبناني العام، وليكون له دوره المؤثّر في إعادة بناء الدولة.

* أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية